

Distr.: General
16 June 2021
Arabic
Original: English

جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - مدَّد مجلس الأمن، بموجب قراره 2552 (2020)، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة المتكاملة) حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وطلب إلى الأمين العام أن يقدّم إليه كل أربعة أشهر تقريرا عن تنفيذها. ويقدِّم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ التقرير السابق للأمين العام المؤرخ 16 شباط/فبراير 2021 (S/2021/146)، وعن تعزيز البعثة الذي أذن به مجلس الأمن في قراره 2566 (2021).

ثانيا - الحالة السياسية

2 - نُصّب الرئيس والهيئة التشريعية وفقا للجداول الزمنية الدستورية، مما حافظ على النظام الديمقراطي والاستقرار المؤسسي في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبُذلت جهود لتنشيط عملية السلام في سياق ازدياد حدة التوتر السياسي، والعمليات العسكرية الجارية، وتفاقم الأزمة الإنسانية.

التطورات السياسية

3 - نُصّب الرئيس فوستان - آركانج تواديرا في 30 آذار/مارس. وحدد الرئيس، في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة تنصيبه، رؤيته وأولوياته لولايته الثانية، بما يشمل الحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان والأمن والمشاركة المدنية؛ والتنمية الاقتصادية وتعزيز فرص كسب العيش للشعب؛ ورأب الانقسامات العرقية والدينية والثقافية وغيرها من الانقسامات في المجتمع؛ وتنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث أكد أنه لا يزال الإطار السياسي الوحيد الصالح لتحقيق السلام والاستقرار. وبينما التزم الرئيس بالحوار السياسي، شدد أيضا على أهمية التصدي لمسألة الإفلات من العقاب.





4 - وفي 8 نيســـان/أبريل، وجه وزير العدل المؤقت طلبا رســـميا إلى رئيس الجمعية الوطنية لرفع الحصـــانة البرلمانية عن أربعة من أعضــاء المعارضـــة في البرلمان في إطار تحقيق جنائي في حق الرئيس الســـابق فرانســوا بوزيزي. وثلاثة منهم أعضــاء في ائتلاف المعارضـــة الديمقراطية 2020. وقد احتج جميع البرلمانيين الأربعة بكون دوافع الطلب دوافع سياسية. وقد صـدر في حقهم أيضـا قرار بمنع سفرهم، ثم أُلغي في 31 آذار/مارس. وأدت هذه الحالة إلى تفاقم التوترات بين الحكومة والأحزاب السـياسـية المعارضـة، وهي التوترات التي كانت متفاقمة أصلا بسبب حالة الطوارئ.

5 - وواصل الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاســتقرار في جمهورية أفريقيا الوســطى، بالتنســيق الوثيق مع الشــركاء الدوليين، التواصلَ مع جميع أصحاب المصلحة الوطنيين للتشجيع على إجراء حوار سياسي بنّاء وشامل للجميع وذي مصـداقية من أجل تعزيز الاسـتقرار الوطني، وفقا لولاية المسـاعي الحميدة المنوطة به. وقد أكد علنا أيضـا أهميةَ التصــدي لانتهاكات حقوق الإنســان، أيّا كان مرتكبوها. ومنذ آذار/مارس، اســتُهدفت البعثة المتكاملة وقيادتها بحملة تضليل إعلامي شُنت عبر وسائط التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام المحلية، من جهات فاعلة منها جهات مقرَّبة من الحزب الســياســي الذي ينتمي إليه الرئيس. وبالإضــافة إلى التهديدات الموجهة ضـــد أفراد الأمم المتحدة، وُجهت اتهامات بالتلاعب الانتخابي والتواطؤ مع جماعات مســـلحة، علاوة على نداءات ومظاهرات دعت إلى انسحاب البعثة.

6 - وفي 19 نيسـان/أبريل، بدأ الرئيس مشـاورات وطنية مع مجموعة متنوعة من أصـحاب المصـلحة، استُثنِيَت منها الجماعات المسلحة المنتسبة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، من أجل الاسترشاد بها في إجراء "حوار جمهوري" محتمل. وفي 25 نيسان/أبريل، رفض ائتلاف المعارضة الديمقراطية 2020 المشاركة في تلك المشاورات معتبرا أنها غير شاملة للجميع، ومستبعدا بالتالي إفضاءَها إلى تحقيق السلام والمصالحة الوطنية والاسـتقرار. وفي 10 حزيران/يونيه، أعلن الرئيس اختتام المشـاورات والبدء الوشـيك للحوار، والتمس دعمَ المجتمع الدولي.

7 - وتضــاءل تماسـك ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير بسـبب الانتكاسـات العسـكرية والقيود المالية، بالرغم من إصـداره العديد من البيانات التي حُددت فيها مطالب وشـروط. وأضـفى السيد بوزيزي علنا الطابع الرسـمي على قيادته لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير في رسـالة مؤرخة 18 شـباط/فبراير، وعين فيما بعدُ رئيســا مؤقتا لحزب كوا نا كوا الســياســـي المعارض الذي كان يتزعمه من قبلُ. أما العناصـــر المعتدلة في ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير التي تســـعى إلى تعزيز مكانتها الســـياســـية فقد أعادت الالتزام بالاتفاق السياسي، ونأت بنفسها عن أجندة الائتلاف ففاقمت الشقاق الداخلي. غير أنه في مقاطعة أوهام، معقل السيد بوزيزي، زادت قوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن المنشـــورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن الهجمات التي اســتهدفت المجتمعات المحلية المســلمة في المناطق التي كانت تســيطر عليها في ما ســبق الجماعات المســـلحة التابعة لحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار والوحدة من أجل الســـلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بسبب ما اعتُبر تواطؤا من تلك المجتمعات مع ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير.

8 - وأجرى وكيل الأمين العام لإدارة عمليات الســلام، ومفوض الاتحاد الأفريقي للشــؤون الســياســية والســلام والأمن، ومفوض الشـؤون السـياسـية والسـلام والأمن في الجماعة الاقتصــادية لدول وسـط أفريقيا، ونائب الأمين العام للأمن المشـترك وسـياسـة الدفاع والتصـدي للأزمات والمديرة الإدارية المعنية بأفريقيا في الدائرة الأوروبية للشـــؤون الخارجية زيارة مشـــتركة إلى بانغي في الفترة من 2 إلى 5 حزيران/يونيه، حيث

اجتمعوا بالسيد تواديرا وبممثلي الأحزاب السياسية ورئيس الجمعية الوطنية وممثلي المعارضة السياسية والمجتمع المدني للتشجيع على إجراء حوار سياسي ذي مصداقية وشامل للجميع ابتغاء تنشيط عملية السلام. ونددوا أيضا بحملات التضليل الإعلامي والحالات غير المسبوقة من انتهاكات اتفاق مركز القوات والعوائق التي استهدفت البعثة المتكاملة وعرضت أفرادها للخطر.

9 - وأُجريت خلال الفترة المشمولة بالتقرير جولتان من الانتخابات التشريعية. ففي 14 آذار/مارس، أُجريت الانتخابات في 118 دائرة انتخابية، بما في ذلك 68 دائرة لم تكن قد نُظِّمت فيها الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2020 بسبب العنف الذي ارتكبه ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير. وفي إطار الخطة الأمنية المتكاملة للانتخابات، نُشر 000 8 فرد من قوات البعثة المتكاملة وما يقرب من 000 2 فرد من قوات الدفاع الوطني لتأمين الدوائر ذات الأولوية؛ ولم يتم التصويت في ثلاث دوائر انتخابية بسبب عرقلته من قبل ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير. وأعربت بعثات المراقبة الوطنية والدولية، بما فيها بعثة الاتحاد الأفريقي، عن ارتياحها لسير الانتخابات عموما، مشيرة إلى حدوث تحسُّن مقارنة بالجولة الأولى التي أُجريت في كانون الأول/ديسمبر 2020. وأعلنت السلطة الوطنية للانتخابات أن نسبة إقبال الناخبين بلغت 66 في المائة.

10 - وأعلنت المحكمة الدستورية النتائج النهائية في 19 نيسان/أبريل. وانتُخب 69 مرشحا؛ وأُلغيت النتائج في ست دوائر انتخابية. وفي 29 نيسان/أبريل، ألغت المحكمة النتائج في دائرة انتخابية واحدة بسبب ارتباط المرشح الناجح بجماعات مسلحة. وانتُخب ما مجموعه 90 عضوا في البرلمان، من بينهم 22 عضوا كانوا قد حصلوا على مقاعدهم في انتخابات كانون الأول/ديسمبر، وهو ما يفي بالعتبة الدستورية اللازمة لعقد الجلسة الافتتاحية للهيئة التشريعية الجديدة. وغالبية الممثلين المنتخبين هم من حركة القلوب المؤتلِفة الحاكمة (23 مقعدا)، يليهم المرشحون المستقلون (20 مقعدا)، وحزب كوا نا كوا (7 مقاعد)، وحركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى (7 مقاعد)، فيما تتوزَّع 33 من المقاعد الأخرى على 15 حزبا.

11 - وعقدت الجمعية الوطنية دورة استثنائية مدتها أسبوعان اعتبارا من 3 أيار/مايو لتمكين أعضائها الجدد من أداء اليمين لفترة ولاية مدتها خمس سنوات. وفي 5 أيار/مايو، انتُخب سَمبليس ماتيوه ساراندجي من حركة القلوب المؤتلِفة رئيسا للجمعية الوطنية. وفي اليوم التالي، انتُخب أعضاء مكتبه الأربعة عشر، منهم ثمانية من حزب الرئيس.

12 - وفي 23 أيار/مايو، أُجريت انتخابات تشريعية في الدوائر الانتخابية الخمسين المتبقية بدعم عملياتي ولوجستي وأمني من البعثة المتكاملة. وأعلنت السلطة الوطنية للانتخابات أن نسبة إقبال الناخبين بلغت 62 في المائة. ووفقا للنتائج المؤقتة، انتُخب 44 مرشحا، منهم أربع نساء، ليصل العدد الإجمالي للمرشحات المنتخبات إلى 15 امرأة، من بينهن ثلاث نساء في مكتب الجمعية الوطنية. وسيتم التنافس على المقاعد المتبقية خلال الجولة الأخيرة المقرر إجراؤها في 25 تموز/يوليه.

13 - وفي 10 حزيران/يونيه، قدَّم رئيس الوزراء، فيرمان نغريبادا، استقالته واستقالة حكومته إلى الرئيس قبل التشكيل المتوقَّع لحكومة جديدة، وذلك بعد الانتخابات الرئاسية. وفي 11 حزيران/يونيه، عين الرئيس هنري - ماري دوندرا، وزير الشؤون المالية وشؤون الميزانية منذ عام 2016، رئيسا للوزراء.

التحضير للانتخابات

14 – بذلت السلطة الوطنية للانتخابات جهودا لتطبيق الدروس المستفادة من الانتخابات التي أُجريت في 27 كانون الأول/ديسمبر، سعيا منها إلى تحسين التحضير للانتخابات التشريعية التي أُجريت في 14 آذار/مارس و 23 أيار/مايو. ودعمت البعثة المتكاملة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي السلطة بالمساعي الحميدة وبمواد التدريب في مجال الانتخابات ومبادرات التوعية والتثقيف المدني وتجهيز البيانات وتخطيط العمليات والدعم اللوجستي والأمني.

15 – ولتيسير المشاركة في الانتخابات التي أُجريت في 23 أيار/مايو، أتاحت السلطة الوطنية للانتخابات فرصة تسلُّم بطاقات الناخبين حتى في يوم إجرائها؛ وتسلَّم أكثر من 97 في المائة من الناخبين المسجلين بطاقاتهم. وفي أعقاب طلبات من مرشحات لتعزيز أمنهن، نشرت البعثة المتكاملة وقوات الأمن الوطني دوريات لتعزيز سلامتهن، وأعادت تنشيط خط اتصال مباشر ذي صلة بالموضوع.

16 – وحتى 1 حزيران/يونيه، كان الصندوق المشترك للتبرعات المخصصة لدعم الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية حتى عام 2022، الذي يديره البرنامج الإنمائي، قد أنفق أو التزم بمبلغ 30,7 مليون دولار من أصل 30,9 مليون دولار أتاحتها الحكومة وشركاؤها الدوليون. وتُبذَل جهود لسد الفجوة التمويلية للانتخابات المحلية، التي تقدر بمبلغ 9 ملايين دولار.

17 – وواصلت البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري تقديم الدعم الانتخابي المتكامل للتحضير للانتخابات المحلية، التي أُجريت آخر مرة في عام 1988، وكان مقررا مبدئيا إجراؤها في الربع الأول من عام 2022. وقد بدأت السلطة الوطنية للانتخابات مشاورات مع الجهات الفاعلة السياسية ومع المؤسسات والمجتمع المدني لتأمين الدعم لتلك الانتخابات، بما في ذلك خطط لتحديث قائمة الناخبين لتشمل ناخبين جددا ومشردين داخليا وأشخاصا عائدين مؤخرا إلى ديارهم ولاجئين.

تنفيذ الاتفاق السياسي

18 – استمرت الجهود الرامية إلى تنشيط تنفيذ الاتفاق السياسي على الرغم من المواجهة المسلحة المستمرة مع ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير. وفي 19 شباط/فبراير، وقَّع الرئيس ورئيس الوزراء فيرمان نغريبادا مراسيم تلغي التعيينات الحكومية لثلاثة عشر شخصا، بمن فيهم 12 ممثلا لجماعات مسلحة، على سبيل المعاقبة الواضحة لأعضاء ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير على تنكُّرهم للاتفاق. وفي وقت لاحق، استبعد المحافظون ممثلي الجماعات المسلحة المنتسبة للائتلاف من المشاركة في آليات تنفيذ الاتفاق، مما قلَّل من فعالية تلك الآليات. وفي 11 مايو/أيار، أفادت وسائل إعلام محلية باعتقال أحد الوزراء المعزولين، وهو زعيم سابق في ميليشيات "أنتي بالاكا".

19 – وفي 16 نيسان/أبريل، اعتمدت اللجنة التنفيذية لرصد الاتفاق السياسي تقريرا عن حالة تنفيذ الاتفاق. وركَّز ما جاء فيه من توصيات على تحسين قيادة التنفيذ وتولي زمام أموره على الصعيد الوطني، وتعزيز المشاركة في آليات التنفيذ على المستوى الوطني، وفرض جزاءات بسبب الانتهاكات وحل الجماعات المسلحة. وفي تلك المناسبة، أعلن رئيس الوزراء أن الشركاء الدوليين ملزمون بإخطار الحكومة بأي اتصال مع الجماعات المسلحة المنتسبة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير.

20 – وقد نشأت مشكلات تتعلق بخلافة زعيم حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، صدِّيقي عباس، عقب وفاته في 25 آذار/مارس. وأعاد "الجنرال" بوبو، الذي نصَّب نفسه بنفسه زعيما جديدا، تأكيد انتساب تلك الجماعة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، معربا أيضا، في الوقت ذاته، عن سعيه إلى الحوار مع الحكومة. وفي 5 نيسان/أبريل، أعلن علي داراسَّا، زعيم الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، اعتزامه الانسحاب من الائتلاف، لكن ذلك لم يسفر عن إعادة انخراط الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في عملية السلام. وشهدت حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أيضا انشقاقات داخلية، حيث انشقت بعض عناصرها بسبب رفضها المشاركة في ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير.

21 – وساعدت آليات التنفيذ على الصعيد المحلي على تقليل حدة التوترات المتعلقة بالانتخابات التي أُجريت في 14 آذار/مارس و 23 أيار/مايو، ولا سيما في مقاطعات بامينغوي – بانغوران، وكوتو العليا، وأواكا، وأوهام – بندي. وفي مقاطعة فاكاغا، استؤنفت في 24 آذار/مارس للمرة الأولى منذ اندلاع التوترات الطائفية في أيلول/سبتمبر 2019، جلسات آليات التنفيذ لمعالجة الشواغل الأمنية المحلية وعبر الحدود.

22 – وأُحرز بعض التقدم في تفعيل الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة. وفي شباط/فبراير، استؤنفت مدفوعات المخصصات الشهرية، مما حفز العناصر التي تخلت عن موقعيْ معسكريْ باوا وبوار في كانون الأول/ديسمبر 2020 على العودة إليهما. واستأنفت الوحدات تسيير دورياتها في باوا في شباط/فبراير، رغم أن التقارير المتكررة عن ارتكاب سوء سلوك ضد السكان كادت تقوض العلاقات مع السلطات والمجتمعات المحلية. وفي الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو، أتاحت الأعمال الهندسية في معسكر التدريب في نديلي فرص عمل مؤقتة لما عدده 48 فردا كانوا قد سُرحوا مؤخرا.

الحوار والمصالحة على الصعيد المحلي

23 – أنشأت وزارة العمل الإنساني والمصالحة الوطنية، بدعم من البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري، لجانا محلية للسلام والمصالحة في بيراو، وبوالي، وبوسمبيلي، وبوار، ونديلي، وأوبو، ويالوكي لمنع نشوب نزاعات بين المجتمعات المحلية وتسويتها، بما يشمل قبول العائدين. وفي بيراو وبريا ونديلي، ركَّزت مبادرات السلام التي تقودها النساء على المصالحة والأنشطة المدرة للدخل، وذلك بدعم من البعثة المتكاملة.

24– وفي مقاطعة نانا – غريبيزي، نفذت السلطات المحلية مبادرة سلام في الفترة من 23 آذار/مارس إلى 10 نيسان/أبريل لتيسير حرية التنقل على طول محور ندوميتي – مْبْريس، بدعم من البعثة المتكاملة. وتحسَّنت الحالة فيما بعدُ بفضل تحسُّن العلاقات بين الطائفتين المسيحية والمسلمة في المنطقة.

ثالثا – الحالة الأمنية

25 – ظلت الحالة الأمنية هشة، لا سيما في غرب البلد وشمال غربه ووسطه، بسبب استمرار الاشتباكات بين الجماعات المسلحة، خاصة تلك المنتسبة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، وقوات الدفاع الوطني، بمساعدة أفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن، مما أدى إلى حدوث خسائر في الأرواح وحالات تشريد. وأُبلغ عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان مرتبطة بمثل تلك الحوادث. وقد أثر

نمط واسع النطاق وغير مسبوق من الحوادث تأثيرا سلبيا على قدرة البعثة المتكاملة على تنفيذ ولايتها وحرية تنقلها، بل عرَّض أفرادها لخطر جسيم في بعض الحالات.

26 - وحتى 1 حزيران/يونيه، كان قد سُجل خلال الفترة قيد الاستعراض عدد أقل من انتهاكات الاتفاق السياسي (513 انتهاكا)، وذلك مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (530 انتهاكا). وكان المدنيون هدفا لـ 302 انتهاك، وجاءت بعدها القيود المفروضة على تنقل جميع الجهات الفاعلة (95 انتهاكا)، والأنشطة العسكرية غير القانونية (79 انتهاكا)، وعرقلة مؤسسات الدولة أو المنظمات الإنسانية أو الأمم المتحدة (37 انتهاكا). وارتكبت الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أكبر عدد من الانتهاكات (116 انتهاكا)، وتلتها الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (111 انتهاكا)، ثم قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي (78 انتهاكا)، ثم ميليشيات "أنتي بالاكا" (75 انتهاكا)، ثم حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار (70 انتهاكا)، فالحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى (63 انتهاكا).

27 - وقامت قوات الدفاع الوطني، بمساعدة أفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن، بعمليات هجومية لتسريح طريق الإمداد الرئيسي من الكاميرون وطرد ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير من مواقع في غرب البلد (كانت تحت سيطرة حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، وميليشيات "أنتي بالاكا") وفي وسطه (كانت تحت سيطرة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى). وبحلول نيسان/أبريل، كانت قوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن قد وصلوا إلى معظم معاقل الجماعات المسلحة، بما في ذلك باتانغافو، وبوسانغوا، وبوزوم، وكاغا - باندورو، والمناطق الحدودية مع تشاد، بما في ذلك كابو وماركوندا وسيدو.

28 - وفي 16 شباط/فبراير، خلال اشتباكات في بامباري بين الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الدفاع الوطني، بمساعدة أفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن، قُتل ما لا يقل عن 17 شخصا وجرح 24 شخصا ودمر 39 مأوى في موقع إلفاج للمشردين داخليا. وسيرت البعثة المتكاملة دوريات معزَّزة لحماية المدنيين، بوسائل منها إجلاؤهم من منطقة الاقتتال. ولجأ أكثر من 800 مدني إلى مواقع البعثة. وفي 17 و 22 آذار/مارس، لجأ عدة مئات من المدنيين إلى قواعد البعثة أثناء مواجهات مسلحة بين قوات الدفاع الوطني، بمساعدة أفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن، وجماعات مسلحة منتسبة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير في مقاطعة أوهام.

29 - وقد قلَّلت العمليات الهجومية التي شنتها القوات المسلحة الوطنية، بمساعدة أفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن، القدرات العملياتية لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، وحصرتها في مقاطعتيْ كوتو السفلى ومبومو العليا وفي أقصى الشمال الغربي من البلد. ولجأ الائتلاف وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار الى نصب الكمائن واستهداف الجسور لإبطاء تقدُّم قوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن. ومنذ 21 نيسان/أبريل، سجلت البعثة المتكاملة سبع حوادث متصلة بالأجهزة المتفجرة على طول المحاور الرئيسية، لا سيما في مقاطعة نانا - مامبيري الخاضعة لسيطرة حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، مما أسفر عن مقتل مدنيين، وعنصر واحد من قوات الأمن الداخلي، وثلاثة من أفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن، وجرح مدنيّين واثنين من حفظة السلام. وفي

6 أيار/مايو، أصـــدرت حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار بيانا أنكرت فيه مســؤوليتها عن تلك الحوادث واتهمت أفراد الأمن المنشـــورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن بزرع المتفجرات. ومنعت قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي البعثة مرارا من الوصول إلى موقع حادث من الحوادث في قرية يونغو، شـمال بوار، بغرض إجراء التحقيق. وفي حين أخَّرت الأعمال التي قامت بها حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار تقدُّم قوات الدفاع الوطني نحو كوي، انســحبت عناصـــر أخرى متحالفة مع ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير في شمال البلد، بما فيها الجبهة الشعبية لنهضـة أفريقيا الوسطى والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى والوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، من المراكز الحضـرية بأقل قدر من المواجهة وانتقلت إلى المناطق الريفية وإلى الحدود مع تشاد.

30 - وأدت التحديات التي تعوق تعزيز المكاسـب العسكرية إلى اسـتمرار عدم الاسـتقرار. وعندما كانت قوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن المنشـــورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن يغادرون منطقة ما، كانت الجماعات المســلحة تعود إليها في كثير من الأحيان فتنتقم من المدنيين. ففي 18 آذار/مارس، على ســبيل المثال، أطلق مقاتلون من حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار النار على اثنين من سائقي الدراجات النارية للأجرة في بونديبا، بمقاطعة نانا - مامبيري، لتعاونهما مع قوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن المنشـورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن خلال اشـتباكات سـابقة، مما أسـفر عن مقتل أحدهما. وفي 19 نيسان/أبريل، عاد مقاتلو الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى إلى مْبْريس، بمقاطعة نانا - غريبيزي، فقتلوا مدنيا وهددوا السكان بالقتل لتعاونهم مع القوات الحكومية.

31 - وفي شرق البلد، ابتداء من 20 شباط/فبراير، انسحبت عناصـر ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، ولا سيما الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والجبهة الشعبية لنهضـة أفريقيا الوسطى، من منطقة بانغاســو باتجاه مثلث يالينغا - نزاكو - باكوما، وهي مناطق معزولة غنية بمواقع التعدين. وفي 23 آذار/مارس، احتجز عناصـر من الوحدة من أجل السـلام في جمهورية أفريقيا الوسـطى والجبهة الشـعبية لنهضة أفريقيا الوسطى في باكوما بمقاطعة مبومو 18 فردا من أفراد الأمم المتحدة و 21 من أفراد المنظمات غير الحكومية، وسلبوا منهم ثماني مركبات وأصـول أخرى. وفي نيسـان/أبريل، وصـلت قوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن المنشـــورين في إطـار اتفـاق ثنـائي وغيرهم من أفراد الأمن إلى بريـا، بمقـاطعـة كوتو العليـا، ثم استمر تقدمهم إلى يالينغا ونزاكو.

32 - وحاولت عناصر من الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والجبهة الشعبية لنهضـة أفريقيا الوسـطى الحفاظ على معقلها في منطقة باكوما، باسـتخدام تدابير معيقة للتنقل من قبيل تدمير البنى التحتية. وفي 9 أيار/مايو، اسـتعادت البعثة المتكاملة وجودها في باكوما بعد إصـــلاح سـتة جسـور كانت قد دمرتها الجماعات المسلحة ونشرت 300 من حفظة السلام. وخلال الانتخابات التشريعية التي أُجريت في 23 أيار/مايو، أسـقط أفراد الأمن المنشـورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن طائرة مسـيرة من دون طيار تابعة للبعثة في باكوما، ثم استُرجعت في اليوم التالي.

33 - واسـتمرت التوترات عبر الحدود في مقاطعة فاكاغا. وواصـلت عناصـر مسلحة من قبيلة المسـيرية فرض إتاوات غير قانونية في أم دافوق، بما في ذلك فرض إتاوة على قافلة مســاعدات إنســانية في 3 شباط/فبراير. وكشفت بعثة ميدانية تابعة للبعثة المتكاملة عن تنامي سطوة قبيلة المسيرية على الحدود مع السـودان. وفي 16 نيسـان/أبريل، هاجمت عناصـر مسـلحة من قبيلة المسـيرية دورية تابعة لقوات الدفاع الوطني في أم ســيســيا، مما أســفر عن مقتل ثلاثة أشــخاص وجرح أربعة آخرين. وغادر إلى بيراو، في

12 أيار/مايو، جنود قوات الدفاع الوطني السبعة والعشرون الذي كانوا قد بقوا متمركزين في أم دافوق، وذلك بعد استمرار التهديدات من جانب عناصر مسلحة. وقد تعرضت قافلتهم لكمين في المساء نصبته لهم، على ما يُفترض، عناصر مسلحة من قبيلة المسيرية بالقرب من دونغوري، مما أسفر عن جرح جنديين منهم.

34 - وازدادت الحوادث الأمنية في الشمال الغربي من البلد بشكل حاد ابتداء من 25 أيار/مايو، حيث وقعت بالخصوص اشتباكات بين قوات الدفاع الوطني، بمساعدة أفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن، وعناصر من ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، ولا سيما من حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، مما أدى إلى نزوح السكان نحو تشاد والكاميرون. وفي 28 أيار/مايو، في بانغ، بالقرب من الحدود الكاميرونية والتشادية في مقاطعة أوهام - بندي، أفادت تقارير بأن قوات الدفاع الوطني اعتقلت وعذبت نحو 20 مدنيا من الطائفة المسلمة، من بينهم خمس نساء، لأنهم في نظرها كانوا مرتبطين بمقاتلين من حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار. وفي 30 أيار/مايو، أفادت تقارير بأن عناصر من حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار عبرت الحدود إلى تشاد، وذلك في أعقاب اشتباكات بالقرب من بانغ. وأفيد بأن قوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن طاردوا تلك العناصر، مما أسفر عن اشتباكات مع القوات التشادية ووقوع إصابات في صفوف الجانبين معا. وفي اليوم نفسه في بانغ، قام أفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن بعرقلة وصول وفد للأمم المتحدة كان يقوده نائب الممثل الخاص، المنسق المقيم منسق الشؤون الإنسانية. واستمر إطلاق النار بشكل متقطع في المنطقة الحدودية في الأيام التي تلت ذلك.

35 - وفي بانغي، سجلت البعثة المتكاملة 215 حادثا جنائيا في حي PK5، مقابل 172 حادثا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ونتجت هذه الزيادة عن عناصر كانت تنتمي سابقا لـ "مجموعات الدفاع عن النفس" وعن انقطاع إمداد العاصمة بالكهرباء. وازداد أيضا عدد ما أُبلغ عنه من جرائم مرتكبة على يد السكان.

رابعا - العمل على الصعيد الإقليمي

36 - في 20 نيسان/أبريل، اجتمع رؤساء دول المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في لواندا في مؤتمر قمة مصغَّر بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وشارك فيه الرئيس. وأُنشئ فريق عامل بقيادة وزيريْ خارجية أنغولا ورواندا، لصياغة توصيات بشأن المشاورات مع الجماعات المسلحة.

37 - وفي بيان مشترك صدر في 1 حزيران/يونيه، أعلن وزيرا خارجية تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى عن اتفاقهما على إنشاء لجنة دولية مستقلة تضم ممثلين عن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لاستجلاء حقيقة الحادث الأمني الذي وقع في 30 أيار/مايو.

خامسا - الحالة الإنسانية

38 - بلغت الحالة الإنسانية أشد مستويات تدهورها على مدى خمس سنوات من جراء العنف، وتشريد السكان، والازدياد الكبير في أسعار المواد الغذائية الناجم عن تعطل طريق الإمداد الرئيسي في البلد، والأثر الاقتصادي - الاجتماعي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وانخفاض الإنتاج الزراعي بسبب الفيضانات.

ويحتاج أكثر من نصف السكان، أي 2,8 مليون نسمة، إلى المساعدة الإنسانية والحماية، و 1,9 مليون شخص منهم هم في أمس الحاجة إليها. ونصف أطفال البلد غير ملتحقين بالمدارس.

39 - وظل ثلث السكان مشردين. فحتى 1 حزيران/يونيه، كان نحو 000 738 من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى مشردين داخليا؛ ويُقدَّر أن عددا إضافيا من المواطنين، أي 000 688 نسمة، يعيشون كلاجئين في البلدان المجاورة. وبسبب العنف الانتخابي، تشرد حديثا حوالي 000 388 شخص داخل البلد في الفترة من منتصف كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى منتصف آذار/مارس 2021، في حين فرَّ 000 121 شخص آخرين إلى البلدان المجاورة.

40 - وحتى 1 حزيران/يونيه، كان هناك 2,3 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، منهم 000 633 شخص يواجهون حالة الطوارئ (المرحلة 4) المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي الحاد، التي تتميز بعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الغذائية اليومية والتعرض لخطر المجاعة؛ وهو ما مثل 13 في المائة من السكان وشكل زيادةً مقارنةً بما كان متوقعا أصلا. وفي جميع أنحاء البلد، زادت حالات سوء التغذية الحاد الوخيم في صفوف الأطفال دون سن الخامسة بنسبة 16 في المائة في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2021 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020.

41 - وقد سُجلت زيادة في عدد حالات الإصابة بكوفيد-19 في صفوف السكان في آذار/مارس، حيث تفشى المرض في عدة بلدات خارج بانغي. ومن أصل عدد كان يناهز 000 55 شخص خضعوا للاختبار حتى 1 حزيران/يونيه، ثبتت إصابة 091 7 شخصا، توفي منهم 98 شخصا. ولا تعكس الأرقام الرسمية تماما أثر الجائحة بسبب محدودية إمكانية إجراء الاختبار. وحتى 1 حزيران/يونيه، تم تلقيح ما يقرب من 000 7 من مواطني أفريقيا الوسطى.

42 - وازدادت الحوادث الأمنية التي تؤثر على العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، ولا سيما عمليات السطو على الأماكن والسرقة وعرقلة إيصال المعونة. وفي الأشهر الخمسة الأولى من عام 2021، سُجل 229 حادثا، مقارنة بـ 154 حادثا في الفترة نفسها من عام 2020. ومنذ شباط/فبراير، قُتل أحد العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية أثناء تقديمه المساعدات، بينما جُرح 12 عاملا آخرون، من بينهم تسعة في نيسان/أبريل.

43 - وحتى 1 حزيران/يونيه، كانت قد حُشدت نسبة 32 في المائة (141,2 مليون دولار) من تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021، البالغ 444,8 مليون دولار، مما ترك فارقا في التمويل قدره 303,6 ملايين دولار، وهو المبلغ المطلوب لتقديم المعونة المنقذة للحياة لـ 1,84 مليون شخص معرضين للخطر الشديد.

سادسا - حماية المدنيين

44 - تفاقمت المخاوف المتعلقة بالحماية، بما يشمل حالات وفاة المدنيين بسبب النزاع، وذلك من جراء العمليات العسكرية للقوات الحكومية، بمساعدة أفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن، التي نُفذت ضد ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير. وقد أعاقت تلك العمليات أيضا حرية تنقل البعثة المتكاملة وحالت دون تنفيذ أنشطتها في مجال الحماية.

45 - وعززت البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري شبكات الإنذار المحلية من خلال بناء القدرات ودورات تجديد المعلومات لتخفيف حدة التوترات المجتمعية وتسوية النزاعات المحلية وتيسير تبادل المعلومات. وفي الفترة من 1 شباط/فبراير إلى 1 حزيران/يونيه، اضطلعت البعثة بـ 53 من أنشطة بشأن حماية المدنيين، التي استفاد منها 479 1 شخصا، من بينهم 347 امرأة.

46 - ويسرت السلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية وغيرهم من الشركاء تنظيم دورات للتوعية في بربيراتي وبيراو وبوسانغوا وبوار وبريا ونديلي للحد من التوترات المتصلة بالترحال الرعوي، وذلك بدعم من البعثة المتكاملة. وقدَّمت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري الدعم للسلطات الوطنية والمحلية والمنظمات النسائية والمنظمات الشبابية في رسم خرائط لمسارات الترحال الرعوي الناشئة وجمع البيانات عن العنف الجنساني في مقاطعتي أوهام وأوهام - بندي لكي يُستفاد منها في أنشطة الحماية المحددة الأهداف والوقائية والمستجيبة.

سابعا - بسط سلطة الدولة وسيادة القانون

بسط سلطة الدولة

47 - واصلت البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري تقديم الدعم للحكومة في تعزيز نشر السلطات الوطنية وإنشاء وجود لها. وحتى 1 حزيران/يونيه، كان قد زاد عدد السلطات المحلية ليشمل 15 من أصل 16 محافظا، وجميع الأمناء العامين الستة عشر، و 60 من أصل 71 نائب محافظ، و 45 من 71 سكرتيرا لنواب المحافظين. وهو ما عزز تولي زمام الأمور والانخراط محليا فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية التي أُجريت في 14 آذار/مارس و 23 أيار/مايو، ويمهد الطريق لإجراء الانتخابات المحلية المقبلة. غير أن فترة ما بعد الانتخابات عرَّت على نقاط ضعف في وجود سلطة الدولة وقدرتها وشرعيتها. وقصر نشر قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي ومسؤولي الدولة دون التمكين لجعل أداء الخدمات الاجتماعية والاقتصادية أو الحوكمة أو قطاعي العدالة والأمن أداء فعالا.

إصلاح قطاع الأمن

48 - أجرت السلطات الوطنية استعراضا لاستراتيجية إصلاح قطاع الأمن الوطني، في أعقاب التحديات التي واجهتها قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي خلال الفترة الانتخابية لعام 2020. واختتم الاستعراض في نيسان/أبريل بحلقة عمل شارك فيها القطاع ككل، بما فيه مؤسسات قطاع الأمن الوطني وشركاؤه، والبعثة المتكاملة. وكان تحسين إدارة قطاع الأمن من بين الأولويات التي حُددت في الاستعراض.

49 - وواصلت البعثة المتكاملة وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى تقديم الدعم والمشورة للمفتش العام للقوات المسلحة الوطنية في تعزيز الرقابة. وفي آذار/مارس، زار المفتش العام بانغاسو وبوار للتحري بشأن أداء القوات الوطنية أثناء أعمال العنف الانتخابي. وكان الهدف هو استعراض شروط الخدمة والقيادة والتحكم، وغير ذلك من التحديات.

50 - وواصلت البعثة المتكاملة رصد جهود الإدماج التي بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 لما عدده 292 مقاتلا سابقا. ووفقا للأرقام الرسمية، يبدو أن 411 فردا، بعضهم لم يُحدَّد انتماؤه، هم مسجلون للتدريب في صفوف الجيش والشرطة والدرك، وهو ما يتجاوز الحصة الوطنية لإدماج المقاتلين السابقين، وهي 10 في المائة.

القوات المسلحة الوطنية وقوات الأمن الداخلي الوطني

51 - حتى 1 حزيران/يونيه، أكملت بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي تدريب خمس كتائب من قوات الدفاع الوطني علاوة على 50 في المائة من ضباط الصف. وأشرفت أيضا على التدريب الأساسي لـ 647 1 مجندا في الجيش، في إطار حملة التجنيد لعام 2020.

52 - وحتى 1 حزيران/يونيه، نُشر 904 4 من أفراد قوات الأمن الداخلي، بما في ذلك 254 2 من أفراد الشرطة (596 شرطية) و 650 2 من الدركيين (351 دركية) في جميع أنحاء البلد، باستثناء مقاطعة كوتو السفلى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُشر 75 من الدركيين الإضافيين، من بينهم 28 دركية، في 23 موقعا في جميع أنحاء البلد، ليصل العدد الإجمالي إلى 230 1 دركيا ودركية متمركزين خارج بانغي. وواصلت البعثة المتكاملة، إلى جانب شركاء تقنيين وماليين آخرين، جهود دعوة السلطات الوطنية إلى استعراض أداء الشرطة والدرك وتقييمه وتعديله في إطار إصلاح قطاع الأمن. وواصلت البعثة، إلى جانب الشركاء، دعم بناء قدرات قوات الأمن الداخلي لتحسين الانضباط والجاهزية العملياتية للدرك ودعم أكاديميات تدريب الشرطة، بوسائل منها التدريب الجاري لما عدده 312 1 مجندا منذ كانون الأول/ديسمبر.

53 - ودربت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام 24 فردا من قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي على إدارة الأسلحة والذخائر، بما يشمل قدرات الدعم الذاتي في التخلص من الذخائر. وقدمت الدائرة أيضا دورات للتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة إلى 380 فردا من البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني.

54 - ورغم ما بُذل من جهود الدعوة، لم تسترجع البعثة المتكاملة متفجراتها التي كانت وزارة الدفاع قد صادرتها في تموز/يوليه 2020، والتي كانت مخصصة لتدريب وتشغيل أفرقة إبطال الذخائر المتفجرة في قوات الدفاع الوطني. ونتيجة لذلك، ظل المشروع معلقا.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن

55 - واصلت الحكومة، بدعم من البعثة المتكاملة، تنفيذ عمليات نزع السلاح والتسريح التي تستهدف الجماعات المسلحة غير التابعة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير. وسعت السلطات الوطنية، بالتوازي مع ذلك، إلى الحصول على قوائم بأسماء المقاتلين المؤهلين من فصائل الجماعات المسلحة غير المرتبطة بائتلاف الوطنيين من أجل التغيير. ومنذ شباط/فبراير، نُزع سلاح 329 مقاتلا سابقا (من بينهم 54 مقاتلة سابقة) وسُرحوا في بانغي من صفوف فصيل التجديد في ائتلاف سيليكا، واتحاد القوات الجمهورية، واتحاد القوات الجمهورية الأساسية، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى. وفي هذه العملية، جُمعت 250 قطعة سلاح حربي، و 356 16 طلقة ذخيرة، و 222 قنبلة يدوية ومتفجرات أخرى. وفي أيار/مايو، نفذت عمليات في كاغا - باندورو ومْبْريس أسفرت عن نزع سلاح 162 مقاتلا (من بينهم مقاتلتان) وتسريحهم من صفوف ميليشيات "أنتي بالاكا" (جناح موكوم)، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، والحركة الوطنية لأفريقيا

الوسطى؛ وجُمع في هذه العملية 140 قطعة سلاح حربي و 450 3 طلقة ذخيرة و 23 صاروخا. وقد التحق بالبرنامج، منذ بدئه في كانون الأول/ديسمبر 2018، ما مجموعه 023 3 مقاتلا سابقا، من بينهم 199 مقاتلة سابقة.

56 - واستمرت أنشطة الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد للتخفيف من مخاطر تجنيد الشباب في الجماعات المسلحة والمساهمة في المصالحة المحلية. وفي حي PK5 في بانغي، ساهمت فرص إعادة الإدماج ودورات التوعية والتربية المدنيَّتين بشأن التماسك الاجتماعي في الحد من العنف الطائفي. وحتى 1 حزيران/يونيه، كان قد سجل ما مجموعه 652 3 مستفيدا (من بينهم 525 1 مستفيدة)، وجُمعت 63 قطعة سلاح حربي و 393 1 قطعة سلاح حرفي و 143 طلقة ذخيرة و 20 من أصناف الذخيرة غير المنفجرة في بانغي وبانغاسو وبواسانغوا وبوار وبريا وكاغا - باندورو.

العدالة وسيادة القانون

57 - أثَّرت الحالة الأمنية سلبا على أداء قطاع العدالة خلال الفترة الانتخابية، لكن نشر الموظفين القضائيين تحسَّن. وحتى 1 حزيران/يونيه، كان 67 في المائة من الموظفين القضائيين الـ 208 المقرر نشرهم قد استلموا مناصبهم، وهي زيادة مقارنة بنسبتهم في 1 شباط/فبراير، التي كانت 55 في المائة. وأصبحت نسبة 57 في المائة من مجموع محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الاستئناف عاملة، وهي زيادة مقارنة بنسبة 18 في المائة المسجلة سابقا.

58 - وفي الفترة من 1 شباط/فبراير إلى 1 حزيران/يونيه، سلّمت البعثة المتكاملة إلى السلطات الوطنية في بانغي 34 شخصا كانوا قد اعتُقلوا، بما في ذلك من خلال تدابير مؤقتة عاجلة، للاشتباه في ارتكابهم شتى الأفعال الجرمية. وخلال الفترة نفسها، فتحت السلطات الوطنية، بدعم من البعثة، ثلاثة تحقيقات في حالات تعلقت بهجمات كانت قد شُنت على حفظة السلام.

59 - ومنذ شباط/فبراير، احتجزت قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي وأفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن ما يقدر بـ 61 شخصا، بمن فيهم مواطنون أجانب، اعتُبروا على صلة بالجماعات المسلحة، فتم نقلهم إلى مكتب قمع قطع الطرق في أفريقيا الوسطى وغيره من مرافق الاحتجاز. وقدمت البعثة المتكاملة المشورة التقنية إلى السلطات القضائية لضمان الامتثال للتشريعات الوطنية ذات الصلة بحماية حقوق المحتجزين. غير أن السلطات الوطنية لم تقدم معلومات عن الوضع القانوني لمعظم هؤلاء الأشخاص أو عن ظروف احتجازهم.

60 - وحتى 1 حزيران/يونيه، كانت تعمل 7 سجون من أصل 10 سجون خارج بانغي، مما أفضى إلى اكتظاظ المؤسسات السجنية، ولا سيما في بانغي. واستأنفت عملَها أربعةُ سجون من أصل السجون الثمانية التي كانت قد تضررت من جراء العنف الانتخابي، وأعيد القبض على 14 سجينا من أصل السجناء الـ 311 الذين كانوا قد فروا خلال أعمال ذلك العنف. وقدمت البعثة المتكاملة والبرنامج الإنمائي الدعم لمشاريع البنية التحتية السجنية، بما في ذلك أعمال الإصلاح التي لزم القيام بها في أعقاب العنف الانتخابي. وفي 5 آذار/مارس، أكمل 151 مرشحا من ضباط السجون التدريب الأساسي؛ وواصل البرنامج الإنمائي والبعثة الدعوة إلى إدراجهم في الميزانية الوطنية.

61 - وفي 24 آذار/مارس، أدى قاضيان دوليان في المحكمة الجنائية الخاصة اليمين أمام الرئيس. وفتح مكتب المدعي الخاص تحقيقا تمهيديا إضافيا، بينما واصل القضاة التحقيق في 10 قضايا.

62 - وعقدت محكمة بانغي العسكرية، بدعم من البعثة المتكاملة، أولى جلساتها التأديبية منذ اعتماد قانون القضاء العسكري في عام 2017. وكانت هناك 25 قضية مبرمجة للنظر فيها، اثنتان منها تتعلقان بأفراد في القوات المسلحة الوطنية كانوا قد تخلوا عن مواقعهم خلال العنف الانتخابي.

ثامنا - حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب

63 - لقد تدهورت حالة حقوق الإنسان تدهورا كبيرا. ففي الفترة من 1 شباط/فبراير إلى 1 حزيران/يونيه، وثَّقت البعثة المتكاملة 344 من حوادث انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي أضرت بـ 628 ضحية (349 رجلا و 52 امرأة و 51 فتى و 30 فتاة و 80 مجموعة من الضحايا الجماعيين و 66 ضحية مجهولة الهوية) وتسببت في وفاة 82 مدنيا بسبب النزاع. وهو ما يمثل زيادة بنسبة 28,4 في المائة في عدد الحوادث و 40,2 في المائة في عدد الضحايا مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق.

64 - وارتكبت الجماعات المسلحة الموقِّعة على الاتفاق السياسي غالبية انتهاكات حقوق الإنسان الموثقة، بما في ذلك قتل المدنيين، واحتلال البنى التحتية العامة والمساكن الخاصة. وقد ضلعت في 197 حادثا أضرت بـ 371 ضحية من بينها ما لا يقل عن 32 حادثا أضرت بـ 56 ضحية نُسبت إلى ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير.

65 - ووثَّقت البعثة 140 حادثا ارتكبها أفراد الأمن الوطنيون وأفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن وأضرت بـ 249 ضحية، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 278,4 في المائة و 289 في المائة، على التوالي، مقارنة بالفترة السابقة. وكانت قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي مسؤولة عن 66 حادثا و 112 ضحية، في حين أسفرت أعمالها المشتركة مع أفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن عن وقوع 37 حادثا أضرت بـ 82 ضحية. وكان أفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن مسؤولين عن 37 من حوادث انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي أضرت بـ 55 ضحية.

66 - وأسفرت الاشتباكات بين الجماعات المسلحة وقوات الدفاع الوطني، بمساعدة أفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن، عن ارتفاع حاد في حالات قتل المدنيين المرتبط بالنزاع، حيث بلغ عددها 82 حالة مقارنة بـ 41 حالة في الفترة السابقة، أي بزيادة بنسبة 100 في المائة. وكشفت التحقيقات التي أجرتها البعثة المتكاملة أن معظم حالات قتل المدنيين نتجت عن استخدام القوة بشكل عشوائي وغير متناسب ومفرط من جانب قوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن.

67 - وواصلت البعثة المتكاملة تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها. وأجرت البعثة سبعة تقييمات للمخاطر في إطار تلك السياسة فيما يتعلق بما تقدمه البعثة من دعم لقوات الأمن الوطنية وقامت بتوعية السلطات الوطنية، بما فيها الرئيس، بشأن الالتزام بمواءمة كل الدعم المقدَّم للقوات غير التابعة للأمم المتحدة مع تلك السياسة. وفي 30 نيسان/

أبريل، قدمت البعثة للسلطات قائمة بالانتهاكات التي يُدَّعى أنها ارتُكبت على يد أفراد الأمن التابعين للدفاع الوطني وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن. وفي وقت لاحق، في 4 أيار/مايو، أصدرت وزارة العدل مرسوما بإنشاء لجنة تحقيق خاصة للتحري بشأن الادعاءات المتعلقة بارتكاب جرائم خطيرة وانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على يد القوات المسلحة الوطنية وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن في الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى نيسان/أبريل 2021.

العدالة الانتقالية

68 - ظل تفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة والجبر معلقا. ولم يؤد أعضاؤها الأحد عشر، الذين كانوا قد عُينوا في كانون الأول/ديسمبر 2020، اليمينَ بعدُ، ولم تُخصَّص لهم أي ميزانية حتى الآن.

العنف الجنسي المتصل بالنزاع

69 - في الفترة من 1 شباط/فبراير إلى 1 حزيران/يونيه، تلقت البعثة المتكاملة تقارير عن وقوع 218 من حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع، تم التحقق من 79 منها، وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بـ 51 حادثا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وقد أضرت الحوادث الـ 218، ومعظمها حالات اغتصاب، بما لا يقل عن 262 ضحية (141 امرأة و 121 فتاة). ومن أصل العدد الإجمالي للادعاءات، تعلق 165 ادعاء بجماعات مسلحة، ونُسبت 6 حوادث إلى قوات الدفاع الوطني، ونُسبت 9 حوادث تعلقت بخمس نساء وثماني فتيات إلى أفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن. وبدأ استئناف تقديم الخدمات الطبية والنفسية - الاجتماعية والقانونية للضحايا في جميع أنحاء البلد، بعد أن كان قد عُلق بسبب العنف الانتخابي.

70 - وفي الفترة من 1 شباط/فبراير إلى 1 حزيران/يونيه، اضطلعت البعثة المتكاملة بـ 10 أنشطة لبناء القدرات والتوعية تتضمن عنصرا يتعلق بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع لفائدة نحو 620 فردا من قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، و 60 فردا من قوة البعثة المتكاملة، و 130 من قادة الرعاة الرحَّل وممثلين عن المجتمع المدني. وقام البرنامج الإنمائي وفريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في النزاع بتدريب موظفي المحكمة الجنائية الخاصة والشرطة القضائية التابعين للوحدة المختلطة المعنية بالتدخل السريع وقمع العنف الجنسي ضد النساء والأطفال في مجال التحقيق في العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

الأطفال والنزاع المسلح

71 - في الفترة بين 1 شباط/فبراير و 1 حزيران/يونيه، تحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ من 272 انتهاكا جسيما لحقوق الطفل ارتكبتها الجماعات المسلحة (198 انتهاكا)، وأفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن (40 انتهاكا)، وقوات الدفاع الوطني (10 انتهاكات)، وقوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن بشكل مشترك (3 انتهاكات)، وأفراد مسلحون مجهولو الهوية (20 انتهاكا)، وأضرت ضررا مباشرا بـ 177 طفلا (98 فتاة و 79 فتى)، وشملت في ما شملت العنف الجنسي (70 انتهاكا) والقتل والتشويه (42 انتهاكا) والاعتداءات على المدارس (11 انتهاكا). ووُثِّقت 33 حالة من حالات استخدام المدارس لأغراض عسكرية مقارنة بسبع حالات في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

72 - وفي 1 نيسان/أبريل، تلقت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ قوائم تضم 251 طفلا من الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (50 فتاة و 70 فتى) والتجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى (28 فتاة و 103 فتيان) للتحقق منهم وتسريحهم من الخدمة. وفي 10 نيسان/أبريل، عقدت البعثة المتكاملة والسلطات المحلية اجتماعا مع قائد جماعة منشقة عن جيش الرب للمقاومة في محافظة مبومو العليا للدعوة إلى إطلاق سراح أطفال مختطفين.

73 - وقامت البعثة المتكاملة بالتوعية في صفوف 412 1 فردا (منهم 380 امرأة)، بمن فيهم قادة مجتمعات محلية وأعضاء في الأحزاب السياسية وأفراد من قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، في ما يتعلق بمخاطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل خلال الفترة الانتخابية ونتيجة للنزاع المسلح، وذلك في إطار حملة حماية الأطفال المتضررين من النزاع الجارية المعنونة "تصرَّفْ".

تاسعا - الحالة الاجتماعية - الاقتصادية

74 - تجاوزت الإيرادات الوطنية في عام 2020 التوقعات المقدرة بـ 218,2 مليون دولار، لتصل إلى 232,4 مليون دولار. وعلى الرغم من أن الإيرادات كانت أعلى بنسبة 12,1 في المائة مقارنة بما كانت عليه في عام 2019، فإنها لم تكن كافية لتغطية نفقات الدولة التي بلغت 305 ملايين دولار، والتي زادت بنسبة 12 في المائة بسبب التكاليف المرتبطة بالعملية الانتخابية والعمليات الأمنية. ووفقا لصندوق النقد الدولي، كانت الإيرادات الوطنية في الربع الأول من عام 2021 أقل بنحو 20 في المائة من التوقعات بسبب انخفاض إيرادات الضرائب الجمركية الناجم عن عرقلة ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير طريقَ الإمداد الرئيسي. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يواجه البلد عجزا في السيولة بحلول تموز/يوليه، مقدِّرا الفجوة بمبلغ 64,7 مليون دولار في الفترة الممتدة حتى تشرين الأول/أكتوبر.

75 - وفي 26 آذار/مارس، قدمت البعثة المتكاملة تقريرا عن المرحلة الثانية من دراسة الأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد-19 إلى وزير الاقتصاد أثناء الاستعراض السنوي لإطار عمل الأمم المتحدة لبناء السلام والمساعدة الإنمائية. وأظهرت النتائج أن الجائحة ساهمت في تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5,8 في المائة، مما أضر بأكثر من مليوني شخص.

76 - وقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية وغير الغذائية بنحو 60 في المائة منذ كانون الأول/ديسمبر 2020، بسبب الآثار المجتَمعة لانقطاع الإمدادات ومحدودية الإنتاج الزراعي، مما أدى إلى انخفاض كبير في القوة الشرائية. ويعيش أزيد من 71 في المائة من السكان تحت خط الفقر.

عاشرا - بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

العنصر العسكري

77 - حتى 1 حزيران/يونيه، كان قوام العنصر العسكري للبعثة المتكاملة 516 11 فردا (5,4 في المائة من النساء)، من أصل القوام المأذون به البالغ 400 14 فرد، من بينهم 327 من ضباط الأركان (63 ضابطة أركان) و 157 مراقبا عسكريا (40 مراقبة عسكرية).

78 - وفي 10 شباط/فبراير، أذن مجلس الأمن بإرسال تعزيزات مؤقتة إلى البعثة المتكاملة لمدة شهرين إضافيين في سياق التعاون المشترك بين البعثات مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، على النحو المطلوب بموجب رسالة الأمين العام المؤرخة 4 شباط/فبراير (S/2021/126). وبحلول 30 نيسان/أبريل، كانت قد أعيدت إلى جنوب السودان سريتا مشاة وطائرتا هليكوبتر، بقوام مجموعه 355 فردا.

79 - وعملا بالقرار 2566 (2021) الذي أذن فيه مجلس الأمن بزيادة عدد الأفراد العسكريين بما يصل إلى 750 2 فردا، فقد أحرز تقدم في التخطيط والإعداد للنشر التدريجي. وقد حُددت في نظام تأهب قدرات حفظ السلام البلدانُ المتعهدة بالإسهام بقوات للمرحلة الأولى الممتدة حتى تموز/يوليه، وذلك على النحو التالي: (أ) مفرزة متقدمة (300 جندي) من كتيبة مدرعة (750 جنديا)؛ (ب) قوة رد سريع واحدة (180 جنديا) تُرسَل إلى بوار؛ (ج) 30 من ضباط الأركان. وبالتوازي مع ذلك، من المقرر أن تُنشر في الفترة نفسها وحدة طائرات هليكوبتر مسلحة تشمل فصيلة قوات خاصة.

80 - ويجري التخطيط والإعداد أيضا للمرحلة الثانية التي ستمتد من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر، ويشملان تحديدا ما يلي: (أ) ما تبقى من جنود الكتيبة المدرعة (450 جنديا)؛ (ب) ثلاث فرق للرد السريع (540 جنديا) تُرسَل إلى بانغاسو وبانغي ونديلي؛ (ج) تعزيز قدرات المشاة (600 جندي) في كارنو وغريماري وتاغبارا/إيبي؛ (د) تعزيز القدرة الهندسية (250 فردا)؛ (هـ) 70 من ضباط الأركان.

81 - ولا يتوافر حاليا في نظام تأهب قدرات حفظ السلام عتاد جوي لشن ضربات جو - أرض ومركبات متنقلة مسيرة لتعزيز العمليات والقدرة في مجال الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع. وستستمر جهود تشكيل القوات، مع إبقاء الاحتياجات المستمرة المتعلقة بنشر ذلك العتاد قيد الاستعراض، وذلك في ضوء الحالة السياسية والأمنية في البلد وتنفيذ المهام ذات الأولوية التي كُلفت بها البعثة المتكاملة.

عنصر الشرطة

82 - حتى 1 حزيران/يونيه، استقر قوام عنصر الشرطة التابع للبعثة المتكاملة في ما عدده 107 2 أفراد (13,91 في المائة منهم نساء)، من مجموع القوام المأذون به البالغ 020 3 فردا، يشمل 388 فردا من أفراد الشرطة (منهم 113 امرأة) و 719 1 فردا (منهم 180 امرأة) في 11 وحدة من وحدات الشرطة المشكلة ووحدة واحدة لدعم الشرطة.

83 - وعملا بالقرار 2566 (2021)، فالمرحلة الأولى المتعلقة بتعزيز أفراد الشرطة بما عدده 940 فردا، هي قيد التنفيذ. وأكدت البلدان المساهمة بأفراد شرطة التي حُددت تعهداتها في نظام تأهب قدرات حفظ السلام استعدادَها للانتشار على النحو التالي: (أ) 100 فرد من أفراد الشرطة (30 فردا نهم قد نُشروا فعلا)؛ (ب) ستُعزَّز أربع من خمس وحدات شرطة مشكلة خارج بانغي بـ 40 فردا بحلول تموز/يوليه، ليصل قوامها الى 180 فردا. وقد نُشرت المجموعة الأولى من 40 فردا لوحدة الشرطة المشكلة في كاغا - باندورو في 21 أيار/مايو.

84 - وتنطوي المرحلة الثانية، في الفترة الممتدة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر، على نشر ما يلي: (أ) 40 فردا لتعزيز وحدة الشرطة المشكلة في بوار؛ (ب) ثلاث وحدات شرطة مشكلة (540 فردا) في بانغاسو وباتانغافو ونديلي؛ (ج) 100 من أفراد الشرطة.

الموظفون المدنيون

85 - حتى 1 حزيران/يونيه، كان يعمل في البعثة المتكاملة 487 1 موظفا مدنيا (26 في المائة منهم موظفات)، من بينهم 261 من متطوعي الأمم المتحدة و 108 من موظفي المؤسسات الإصلاحية المقدَّمين من الحكومات. ويمثل ذلك 92 في المائة من الوظائف المعتمدة البالغ عددها 624 1 وظيفة.

حالة اتفاق مركز القوات

86 - منذ شباط/فبراير، سجلت البعثة المتكاملة زيادة في انتهاكات اتفاق مركز القوات بين الأمم المتحدة وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، من حيث العدد والخطورة. وسجل ما مجموعه 22 انتهاكا ضلع فيها أفراد من قوات الدفاع الوطني وأفراد من قوات الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن، مقارنة بانتهاكين سُجلا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وشملت الانتهاكات إعاقة حرية تنقل دوريات البعثة، وتوجيه تهديدات لأفراد الأمم المتحدة، ومحاولات تفتيش مركبات البعثة وأماكن إقامة أفراد الأمم المتحدة، والتعدي على امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. وقد وُجه انتباه الرئيس إلى تلك الانتهاكات، بما في ذلك أثناء الزيارة المشتركة التي أُجريت في أوائل حزيران/يونيه، فأكد أن البعثة المتكاملة تظل ذات أهمية أساسية في جمهورية أفريقيا الوسطى وكرر الإعراب عن دعم حكومته الكامل لها وتعهَّد بمحاسبة مرتكبي الانتهاكات.

سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة

87 - في الفترة من 1 شباط/فبراير إلى 1 حزيران/يونيه، سُجل 152 حادثا أمنيا أُصيب فيها أفراد من الأمم المتحدة. وتوفي ستة أفراد بسبب المرض، أربعة منهم من جراء كوفيد-19. ووقع 56 حادث مرور وجُرح 14 فردا في حوادث أخرى غير عدائية؛ ووقع 15 اقتحاما ونهبا لأماكن إقامة؛ و 12 هجوما عدائيا؛ و 9 حالات اعتقال؛ و 16 حالة مضايقة على الطرق من قبل قوات الدفاع الوطني. وقامت قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي بتفتيش مكان إقامة أحد الموظفين الدوليين في بانغي فيما يتصل بحالة الطوارئ. واستمر تقييد تنقل أفراد البعثة المتكاملة بسبب المخاطر الأمنية وتدابير الوقاية من كوفيد-19.

88 - وحتى 1 حزيران/يونيه، سجلت البعثة المتكاملة 811 حالة مؤكدة من حالات الإصابة بكوفيد-19، و 783 حالة تماثل أصحابها للشفاء، و 31 عملية إجلاء، و 6 حالات وفاة منذ بدء تفشي الجائحة. وسجلت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ما مجموعه 184 حالة مؤكدة، بما في ذلك 10 حالات قيد العلاج و 172 حالة تماثل أصحابها للشفاء و 7 عمليات إجلاء. وفي 19 نيسان/أبريل، شرعت البعثة المتكاملة في تنفيذ برنامج تلقيح طوعي لأفراد الأمم المتحدة. وحتى 1 حزيران/يونيه، كان 306 7 من أفراد الأمم المتحدة قد تلقوا الجرعة الأولى من اللقاح. وفي 21 نيسان/أبريل، عززت البعثة التدابير الوقائية لوقف انتقال العدوى محليا، وشرعت في إجراء اختبارات بتقنية تفاعل البوليمراز المتسلسل لأفراد الأمم المتحدة بعد تلقيها الترخيص لها بذلك من وزارة الصحة، مما أدى إلى انخفاض كبير في عدد الحالات في البعثة.

89 - وواصلت البعثة المتكاملة تنفيذ خطة العمل لتحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وشمل ذلك تنقيح التخطيط للطوارئ وتحسينه، وزيادة التخطيط الأمني، واستخدام الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع لرصد الوصول إلى الطرق، وتحسين التدابير الأمنية في المجمَّعات.

سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

90 - في الفترة بين 1 كانون الثاني/يناير و 1 حزيران/يونيه، أُبلغ عن 12 ادعاء بالاستغلال والانتهاك الجنسيين ضد أفراد نظاميين تابعين للبعثة المتكاملة، وتعلق أحدها بحادث ادُّعيَ أنه وقع في عام 2021، أما البقية فهي ادعاءات تعلقت بسنوات سابقة.

91 - وواصلت البعثة المتكاملة حملات التوعية ضد الاستغلال والانتهاك الجنسيين، حيث قامت بإشراك أشد أفراد المجتمعات المحلية ضعفا، بمن فيهم النساء في المناطق الريفية ومجموعات الشباب والمشردون داخليا. واتخذت البعثة أيضا مبادرة تجريبية للتوعية في صفوف وحدة واحدة، نُفذت بالاشتراك مع آلية مجتمعية لتقديم الشكاوى ابتغاء تحسين الثقة مع المجتمعات المحلية وتعزيز مشاركة الوحدات في أنشطة الوقاية.

92 - وأكملت البعثة المتكاملة عملية التقييم الذاتي لمخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين في جميع وحدات الشرطة المشكلة وعدة وحدات عسكرية. وأحيل، بشكل منتظم، مَن تم التعرف عليه حديثا من الضحايا للحصول على المساعدة والدعم، رغم ما يواجَه في هذا الصدد من تحديات تتعلق بالحالة الأمنية وبمحدودية الخدمات.

الاعتبارات المتعلقة بالدعم

93 - واصلت البعثة المتكاملة تحسين ممارساتها البيئية والحد من بصمتها البيئية. واستمر إصلاح مَطمَر كولونغو للنفايات، وأُكمل في آذار/مارس حفر ثلاثة آبار لفائدة المجتمعات المحلية كتدبير للتخفيف من حدة الأثر البيئي. واستُكمل تركيب محارق للنفايات الطبية والبيولوجية في مكتبي بامباري وكاغا - باندورو الميدانيين في شباط/فبراير وآذار/مارس، على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة خفض استهلاكها من الطاقة باستخدام نظم الطاقة المتجددة، ومن ذلك التركيب الجاري لنظام لتجميع الطاقة الشمسية في قاعدة بانغي.

مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وتحقيق الأداء الأمثل

94 - زادت البعثة المتكاملة قدرتها في مجال الإنذار المبكر وتبادل المعلومات، رغم التحديات المتصلة بالجائحة. وأجرت البعثة أيضا عمليات محاكاة لتعزيز التأهب للأزمات.

95 - وحدَّ كوفيد-19 والحالة الأمنية من إمكانية إجراء تقييم لحالة الجاهزية العملياتية للقوة في وحدة واحدة؛ ثم استُؤنفت عملية التقييم في حزيران/يونيه. وأكملت البعثة تقييم 12 من وحدات الشرطة المشكلة. وجاءت نتائج تقييم 11 وحدة مُرضية، بما يشمل الأمور المتعلقة بالولاية والقيادة والتحكم، والمهام المتصلة بحماية المدنيين، والتدريب، والرعاية، والصحة. وجاءت نتيجة تقييم وحدة واحدة دون المستوى المُرضي، حيث وُقف على نقص في اللوجستيات/الدعم، وهو ما يعمل البلد المعني المساهم بأفراد شرطة على معالجته.

96 - وواصلت البعثة المتكاملة استخدام النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء لتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهدافها ولإثراء عملية وضع الاستراتيجيات، من قبيل استراتيجيتها السياسية، بما يعكس السياق المتغيّر. وتقوم البعثة أيضا بمراجعة شتى المنتجات في إطار النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء من أجل استحداث آثار مقصودة على الديناميات السياسية والأمنية المستجدة.

حادي عشر – الاعتبارات المالية

97 - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها 284/74 ومقررها 571/74، مبلغ 937,7 مليون دولار للإنفاق على البعثة في الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021. وحتى 1 حزيران/يونيه، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة 199,9 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ 501,4 2 مليون دولار. وسُدّدت تكاليف أفراد القوات ووحدات الشرطة المشكلة، وكذلك تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، وفقاً لجدول التسديد الفصلي.

ثاني عشر – الملاحظات

98 - لقد عبَّر شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، من خلال انتخابين متتاليين أُجريا في عامي 2016 و 2020، عن تطلعاته إلى تحقيق السلام الدائم والتقدم المستدام، وتوقع أن يفي ممثلوه المنتخبون بوعودهم. ولا يزال هذا الأمل قائما، رغم المستوى المرتفع غير المقبول للعنف الذي لا يزال السكان يواجهونه يوميا. وأدعو الرئيس إلى أن يجعل السلام والمصالحة في صميم ولايته الثانية وإلى اغتنام هذه الفرصة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

99 - وأشعر بالتفاؤل إزاء التحضير لإجراء حوار جمهوري، لولا أن هذه العملية لا يمكن أن تنجح إلا إذا كانت شاملة للجميع وأتاحت الفرصة للإنصات إلى المظالم المشروعة ولاتخاذ إجراءات بشأنها. ومن المهم جدا أن يُعطى لجميع أصحاب المصلحة صوت، بما في ذلك الجماعات المسلحة التي تنبذ العنف، والمعارضة، والمجتمع المدني، والنساء، والشباب، والزعماء الدينيون من جميع أنحاء البلد. وأشجع الجهات الفاعلة السياسية على مواصلة المشاركة وبناء الثقة. وينبغي أن تكف جميع الجماعات المسلحة عن ممارسة العنف فورا، بغية المشاركة البناءة في عملية السلام.

100 - وإن تشكيل حكومة جديدة شاملة للجميع، تضطلع بمسؤوليات كبيرة في الدفع قدما بالإصلاحات المؤسسية وفي التصدي للتحديات التي تواجه جميع سكان أفريقيا الوسطى، بما في ذلك طوائف الأقليات، ستكون ذات أهمية حاسمة. وألاحظ بقلق العوائق التي تحول دون إشراك المرأة سياسيا، بشكل كامل ومجدٍ وعلى قدم المساواة مع الرجل، وأشجع السلطات على مناصرة ترشيح المرأة لشغل المناصب المنتخبة. وتتيح الانتخابات المحلية المقبلة، إن كانت شاملة للجميع حقا، فرصة أساسية لتوسيع الحيز السياسي وسلطة صنع القرار لتشمل الجماعات الممثلة تمثيلا ناقصا ومجتمعات الأقليات، وستمهد الطريق لتحقيق اللامركزية وتعزيز الحوكمة المحلية.

101 - وأرحب بالتزام الرئيس بالاتفاق السياسي بوصفه السبيل الوحيد القابل للتطبيق لحل الأزمة على نحو دائم. ويتيح تقييم تنفيذ الاتفاق فرصة لتنشيطه، الأمر الذي يتطلب استمرار مشاركة جميع الموقعين عليه، بحسن نية وبدعم من الجهتين الضامنتين والميسرين. وينبغي الحفاظ على الطابع الشامل لآليات تنفيذ الاتفاق، التي تتيح مجالا للحوار الحق، لا سيما على الصعيد المحلي.

102 - ويساورني قلق بالغ لأن الاعتماد المفرط على القوة من شأنه أن يعرّض للخطر استثمارَ السلطات في تعزيز التماسك الاجتماعي وبسط سلطة الدولة. وإنني قلق بوجه خاص من الزيادة الكبيرة في انتهاكات وخروقات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، والإيذاء والوصم الموجهين ضد

الأقليات العرقية والدينية، والاستخدام المفرط للقوة الذي يرتكبه جميع المنتهكين، بمن فيهم الجماعات المسلحة، وقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، وأفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن. والانتهاكات والخروقات من هذا القبيل قد تبدد المكاسب الهشة التي تحققت بشق الأنفس؛ ومعاناة السكان تعرض المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي للخطر. وإنني قلق، بالقدر نفسه، إزاء التشريد القسري والتمييز ضد بعض الطوائف والتنازع على الموارد الإقليمية والطبيعية. وأدعو الحكومة إلى كفالة التزام جميع القوات والأفراد الذين يقومون بأدوار أمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان الواجبَيْ التطبيق، وإلى محاسبة المنتهكين جميعهم.

103 - ويساورني قلق بالغ من الزيادة غير المقبولة وغير المسبوقة في التهديدات والحوادث العدائية التي تقوم بها ضد البعثة المتكاملة قواتُ الأمن الوطني وأفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن، والتي تعوق تنفيذ ولاية البعثة وتشكل خطرا جسيما على سلامة وأمن حفظة السلام. وتتعارض هذه الأعمال مع التزامات الحكومة باعتبارها طرفا في اتفاق مركز القوات. وأدعو الرئيس إلى الوفاء بالتزامه بضمان إنهاء هذه الأعمال العدائية فورا وإلى محاسبة مرتكبيها.

104 - وإن حملات التضليل الإعلامي التي تسعى إلى التحريض على الكراهية والعنف، ولا سيما في وسائل الإعلام المحلية ووسائل التواصل الاجتماعي، تضر بالبلد أيضا. وأحيي الرئيس على إدانته العلنية لهذا التحريض ضد المنظمات الدولية، ولا سيما البعثة المتكاملة، وأحيط علما بذلك، وأدعو الحكومة إلى العمل عن كثب مع شركائها من أجل تنفيذ التدابير المعلنة تنفيذا ملموسا، بما يشمل الملاحقة القضائية للمحرّضين، حمايةً للسكان وحمايةً للشركاء الدوليين العاملين في البلد.

105 - وإن الأزمة الإنسانية الحادة في جمهورية أفريقيا الوسطى تبعث على القلق البالغ، فقد ازداد بشكل كبير عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية والمساعدة في سياق استمرار العنف وجائحة كوفيد-19. وفي المناطق المتضررة من النزاع، تشكل بيئة الحماية تحديا خاصا بسبب تدمير البنى التحتية والهجمات على العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية وعلى الأصول الإنسانية. وأدعو الحكومة وجميع الجهات المسلحة الفاعلة العاملة في البلد إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. وأناشد الجهات المانحة والشركاء أن يتحلَّوا بالسخاء وأن يظلوا متأهبين لتقديم الدعم المالي لخطة الاستجابة الإنسانية الخاصة بالبلد.

106 - وأدعو الحكومة إلى مضاعفة جهودها للوصول إلى السكان في المناطق النائية وتعزيز نوعية الخدمات المقدمة إلى الشعب كجزء من جهودها الرامية إلى بسط سلطة الدولة. واستعادة الأراضي الواقعة تحت سيطرة الجماعات المسلحة واستبقاؤها فيما بعدُ يتطلبان بذل جهود لتعزيز التماسك الاجتماعي.

107 - وتشجَّع الحكومة على مواصلة تنفيذ رؤيتها المتعلقة بقطاع الأمن على النحو الوارد في استراتيجيتها الوطنية لقطاع الأمن وخططها القطاعية. وأرحب بالتقدم المحرز في مجال الرقابة، بما في ذلك عمل المفتش العام للقوات المسلحة وإعادة إنشاء نظام القضاء العسكري. وأدعو الحكومة، بدعم موحد ومنسق وشفاف من جميع الشركاء، إلى بناء مؤسسات أمنية مهنية وشاملة للجميع وغير مسيَّسة. ولا يزال تعزيز الحوكمة الرشيدة والقيادة والتحكم والقدرة لهذه المؤسسات أمرا حاسما بالنسبة لتحقيق الحد الأدنى من الجاهزية العملياتية لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، ويستحق أن يكون من الأولويات.

108 - وإن مكافحة الإفلات من العقاب أمر أساسي لتحقيق السلام المستدام. وأثني على التزام السلطات الوطنية بالتصدي للجرائم الخطيرة المرتكبة ضد المدنيين والتحقيق في الهجمات التي شُنت على حفظة السلام. ومن الضروري أن يُتَّبع نهج متوازن في المساءلة الجنائية لجميع الأطراف. وأشدد على أهمية دور القضاء الوطني في إعمال القانون بطريقة محايدة ومستقلة وضمان محاكمة جميع المحتجزين وفق الأصول القانونية وتمتيعهم بظروف إنسانية. وأرحب بالعمل الهام للمحكمة الجنائية الخاصة وأشجع الجهود الرامية إلى مواصلة تفعيل المحكمة ولجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة باعتبارهما ركيزتين هامتين من ركائز العدالة الانتقالية.

109 - وأرحب بالتزام جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بإيجاد حل للحادث الحدودي الذي وقع مؤخرا، بالوسائل الدبلوماسية. وأرحب أيضا بالزيارة المشتركة التي أُجريت في أوائل حزيران/يونيه، والتي أظهرت استمرار مشاركة الشركاء الدوليين القوية في دعم السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأشجع المجتمع الدولي، بما في ذلك الفريق العامل الذي أنشأه المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، على التنسيق الوثيق لجميع الجهود مع السلطات الوطنية وشركائها. وأدعو الجهتين الضامنتين للاتفاق السياسي، الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، إلى جانب البلدان المجاورة، إلى التنسيق الوثيق لجهودهم الرامية إلى تعزيز الاستقرار في المنطقة. وتظل الأمم المتحدة على استعداد لدعم المبادرات الإقليمية، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تنشيط آليات التعاون السياسي والأمني الإقليمية المشتركة.

110 - وقد ثبت، في هذا السياق الشديد الهشاشة، أن وجود البعثة المتكاملة أساسي لتهيئة مجال لإيجاد حلول سياسية دائمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا يزال التعزيز المستمر للبعثة، على نحو ما أذن به القرار 2566 (2021)، حاسما في تزويد البعثة المثقلة بالأعباء بما يلزمها من وسائل لتنفيذ ولايتها تنفيذا كاملا، ولا سيما حماية المدنيين، دون استثناء المسؤولية الرئيسية للسلطات الوطنية عن حماية سكانها. وأقدر عظيم التقدير استعداد البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة للتعجيل بنشر هذه القدرات الأساسية، التي تعزز قدرة البعثة المتكاملة على دعم تهيئة الظروف المؤاتية للدفع بعملية السلام قدما.

111 - وأود أن أعرب عن دعمي وتقديري العميق لممثلي الخاص، مانكيور ندياي، على تفانيه المتواصل في عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وقيادته الثابتة. وأدعو جميع أصحاب المصلحة إلى تقديم الدعم الكامل له من أجل تعزيز السلام الدائم والاستقرار والتنمية المستدامة. وأشكر أيضا جميع أفراد البعثة المتكاملة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة والجهات المانحة؛ والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف وغير الحكومية؛ وجميع الشركاء الآخرين على ما يقدمونه من إسهامات قيّمة.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى: قوام القوات العسكرية وقوات الشرطة حتى 1 حزيران/يونيه 2021

	العنصر العسكري				*عنصر الشرطة*	
البلد	*الخبراء الموفدون في مهمات*	*ضباط الأركان*	*الجنود*	*المجموع*	*وحدات الشرطة المشكلة*	*أفراد الشرطة المقدمون من الحكومات*
الأرجنتين	0	2	0	2		
بنغلاديش	11	28	1 289	1 328		
بنن	4	3	0	7		18
بوتان	2	3	0	5		
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	3	2	0	5		
البرازيل	3	5	0	8		1
بوركينا فاسو	0	7	0	7		40
بوروندي	8	11	743	762		
كمبوديا	4	6	204	214		
الكاميرون	3	5	750	758	280	18
كولومبيا	2	0	0	2		
الكونغو	4	8	0	12	140	
كوت ديفوار	0	1	0	1		38
تشيكيا	3	0	0	3		
جيبوتي	0	0	0	0		10
مصر	7	22	982	1 011	139	15
فرنسا	0	9	0	9		6
غابون	0	3	450	453		
جمهورية غامبيا	4	4	0	8		10
غانا	4	7	0	11		7
غواتيمالا	2	2	0	4		
غينيا	0	0	0	0		11
إندونيسيا	7	8	200	215	140	5
الأردن	3	7	0	10		31
كينيا	7	7	0	14		
مدغشقر	0	0	0	0		

	العنصر العسكري				عنصر الشرطة	
البلد	*الخبراء الموفدون في مهمات*	*ضباط الأركان*	*الجنود*	*المجموع*	*وحدات الشرطة المشكلة*	*أفراد الشرطة المقدمون من الحكومات*
مالي	0	0	0	0		16
موريتانيا	8	7	447	462	280	
المكسيك	1	1	0	2		
جمهورية مولدوفا	2	0	0	2		
المغرب	2	19	750	771		
نيبال	5	12	720	737		
النيجر	1	4	0	5		29
نيجيريا	0	4	0	4		3
باكستان	10	30	1 212	1 252		
باراغواي	2	1	0	3		
بيرو	7	5	205	217		
الفلبين	2	0	0	2		
البرتغال	0	9	180	189		
رومانيا	0	0	0	0		10
الاتحاد الروسي	3	11	0	14		
رواندا	9	20	1 360	1 389	460	23
السنغال	0	7	0	7	280	26
صربيا	2	2	72	76		
سيراليون	4	1	0	5		
إسبانيا	0	0	0	0		3
سري لانكا	0	3	110	113		
السويد	0	0	0	0		1
توغو	4	6	0	10		33
تونس	2	0	0	2		34
جمهورية تنزانيا المتحدة	0	7	448	455		
الولايات المتحدة الأمريكية	0	8	0	8		
أوروغواي	0	2	0	2		
فييت نام	1	6	0	7		
زامبيا	10	12	910	932		
زمبابوي	1	0	0	1		
المجموع	**157**	**327**	**11 032**	**11 516**	**1 719**	**388**

المرفق الثاني

خريطة

